الطريقة الثالثة

التخريج بواسطة الراوى الأعلى

- تقديـــم
- كتب الأطـراف
- كتاب « تحفة الأشراف »
- كتاب « النكـت الظـــراف علـــى الأطراف »
- كتاب « ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الحديث »
- كتب المسانيد
- كتاب «مسند الإمام أحمد بن حنبل»

الطريقـــة الثالثـــة

التخريـــج بواسطـــة الراوى الأعلى

يعتمد التخريج بهذه الطريقة على معرفة الراوى الأعلى ، والراوى الأعلى قد يكون صحابيا إذا كان الحديث متصل الإسناد ، وقد يكون تابعيا إذا كان الحديث مرسلا . والمؤلفون على هذه الطريقة رتبوا الأحاديث على الراوى الأعلى ، فوضعوا تحت كل صحابى أحاديثه ، وتحت كل تابعى أحاديثه . فإذا عرفت الراوى الأعلى فابحث عنه فى هذه الكتب ، وحينما تقف عليه ابحث فى أحاديثه فإنك تجد حديثك وتجد معه من أخرجه من أئمة السنة .

أما إذا كنت لاتعرف الراوى الأعلى للحديث فإنه لايمكنك استعمال هذه الطريقة ، وعليك أن تسلك طريقة أخرى من طرق التخريج ، نعم يمكنك إذا سلكت طريقة أخرى فعرفت منها الصحابى أن تعود إلى هذه الطريقة فتنتفع بها ، فإنها قريبة ، وبها فوائد عديدة ستتضح لك عند الكلام على كتبها .

مزايـا هـذه الطريقة :

وهذه الطريقة تمتاز بما يلى :

١ ــ أنها قريبة ، فالمؤلفون عليها يعطون القارىء من أخرج الحديث ، والكتاب الذى فيه ، وهذا يقرب عليه مشوار التخريج ، بخلاف الطريقة الأولى التى تعطى من أخرج الحديث فقط من الأئمة دون ذكر الكتاب .

٢ ــ أنها كثيرة الفوائد ، ففيها مقارنة الأسانيد مما معه تظهر فوائد عديدة ، فضلا عما يذكره مؤلفوها من فوائد .

عيـــوبها :

١ ــ أنه لايمكن استعمالها إلا بمعرفة الراوى الأعلى للحديث .

٢ ــ ترتيب الأحاديث تحت الراوى فيه شيء من البعد إذ لم ترتب الأحاديث على نحو يقرب ، والكتاب الذى رتبت فيه الأحاديث (مثل تحفة الاشراف) رتبت بناء على الرواة مما أبعد المراد نوعا ما .

المؤلفات فيهـــا :

والمؤلفات فى هذه الطريقة متعددة ، وهى صنفان :

أ ــ كتـــب الأطراف .

ب ــ كتـــب المســـانيد .

وسأحدثك بمشيئة الله سبحانه وتعالى عن الصنفين .

* * *

أولاً : كتب الأطراف

تعريف الأطراف :

من أنواع المؤلفات فى الحديث كتب الأطراف ، ويعنون بها الكتب التى تجمع أحاديث كتاب فأكثر ، على أن تذكر أحاديث كل صحابى على حدة ، يكتفون فى المتن بما يدل عليه ، فيذكر المؤلف جزءا منه ، أو جملة من عنده تدل عليه(١) ، أما الأسانيد فمنهم من يقتصر على ذكر بعضها اختصارا ، ومنهم من يذكرها كاملة ، ليقارن بينها ، ويتبين مافيها .

قال فى الرسالة المستطرفة : كتب الأطراف هي التى يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده ، إما على سبيل الاستيعاب ، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة(٢) أ هـ .

فإذا كان كتابٌ لأطراف الكتب الستة مثلا ، فمعناه جمع أحاديث كل صحابى على حدة من الكتب الستة ، مقتصرين على جزء من المتن ، أو مايشير إليه وإن لم يكن منه ، على أن يورد الحديث بكل طرقه من الكتب الستة عن هذا الصحابى ، فإذا طالعت هذا الكتاب تكون قد اطلعت على جميع طرق الأحاديث المكررة فى الكتب الستة .

وغنى عن البيان أن كتب الأطراف تخدم الأسانيد فتبين مافيها من انقطاع أو إعضال ، وتعين المبهم ، وتميز المهمل إلى آخر فوائد جمع الطرق ، أما هى فى المتون فلا تخدمها إلا من حيث التخريج وخدمة الأسانيد .

وإليك إجمال لفوائد الأطراف .

---

(١) كقوله حديث قصة الرُّبيِّع بنت النضر حديث رقم ٧٦٦ جـ ١ ص ٢٠٦ فى تحفة الأشراف .

(٢) الرسالة المستطرفة ص ١٢٥ .

فوائـــد الأطـــراف :

لكتب الأطراف فوائد عدة منها :

١ ــ جمع طرق الحديث من الكتب التى وضع لها كتاب الأطراف ، فيعرف إن كان متواترا أو مشهورا أو عزيزا أو غريبا .

وحينما نحكم عليه بشيء من ذلك فإنما هو حكم نسبى ، أى بالنسبة للكتب التى وضع لها كتاب الأطراف ، فمثلا لو وجدنا حديثا غريبا فى أطراف الكتب الستة ، فهو غريب بالنسبة لما هو فى الكتب الستة ، لكن قد يوجد له طرق أخرى فى غير الستة تزيل غرابته وتجعله عزيزا أو مشهورا .. إلخ اللهم إلا المتواتر فلو ثبت التواتر من عدة كتب فقد ثبت ولا تزيده بقية الكتب شيئا .

٢ ــ جمع طرق الحديث من الكتب التى وضع لها كتاب الأطراف لمقارنة الطرق ببعضها ، ولذلك فوائد لاتحصى منها : بيان مافى الإسناد من انقطاع ، ومعالجة مافى الإسناد من سقط ، وتمييز المهمل من الرواة ، وتعيين المبهم ، ومعرفة اسم من ذكر بكنيته إذا ذكر من طريق آخر باسمه ، وبالجملة تحديد أشخاص الرواية ، مما يترتب عليه نفع عميم ، وهو أصل أصيل عند الأئمة فى نقدهم الأسانيد ، وكلامهم فى العلل .

٣ ــ سلامة النص ، فنسخة الأطراف ــ أو نسخُه ــ نسخة أخرى لأسانيد الكتب التى وضع لها كتاب الأطراف ، وبمراجعتها يمكن تصحيح النص والوصول به إلى السلامة .

٤ ــ معرفة من أخرج الحديث من الأئمة ، وأماكن ذكره فى كتبهم .

ولا تظنن أن الأطراف للأسانيد كالمسانيد للمتون ، فكتب المسانيد فيها جمع مرويات كل صحابى على حدة ، دون جمع ألفاظ كل متن ، ولو كانت كذلك لكانت مقابلة للأطراف ، ويبدو لى ــ والله أعلم ــ أن المحدثين اهتموا بالأطراف من باب الاهتمام بالإسناد الذى لايقصد لذاته ، وإنما يقصد لصحة وسلامة المتن ، ولم أقف على مؤلف لهم يقوم فى عالم المتن مقام الأطراف فى عالم الإسناد .

المؤلفات فى الأطراف :

ولقد حظى هذا النوع من التأليف باهتمام عدد من الأئمة ، نظرًا لما رأوا فيه من الأهمية ، حتى قيل « محدث بلا أطراف كإنسان بلا أطراف » فألف فيه :

● الحافظ الإمام أبو مسعود ابراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقى المتوفى سنة أربعمائة كتابه « أطراف الصحيحين » .

● والحافظ الإمام خلف بن حمدون الواسطى المتوفى سنة إحدى وأربعمائة كتابه « أطراف الصحيحين » أيضا .

● وألف الحافظ شمس الدين أبو الفضل محمد بن طاهر بن أحمد المقدسى المعروف بابن القيسرانى والمتوفى سنة سبع وخمسمائة كتابه « أطراف الكتب الستة » .

● وألف الحافظ أبو القاسم على بن أبى محمد الحسن الدمشقى الملقب ثقة الدين والمعروف بـ « ابن عساكر » والمتوفى سنة إحدى وسبعين وخمسمائة كتابه « الإشراف على معرفة الأطراف » جمع فيه أطراف السنن الأربع (أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه) .

● وألف الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزى المتوفى سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة كتابه « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » جمع فيه أطراف الكتب الستة وما يجرى مجراها ، من مقدمة صحيح مسلم ، ومراسيل أبى داود ، والعلل والشمائل للترمذى ، وعمل اليوم والليلة للنسائى ، وسيأتى إن شاء الله تعالى .

● وألف الحافظ أبو الفضل أحمد بن على العسقلانى الشهير بابن حجر المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة كتابه « إتحاف المهرة بأطراف العشرة » وهى الموطأ ، ومسند الشافعى ، ومسند أحمد ، ومسند الدارمى ، وصحيح ابن خزيمة ، ومنتقى ابن الجارود ، وصحيح ابن حبان ، ومستدرك الحاكم ، ومستخرج أبى عوانة وشرح معانى الآثار للطحاوى ، وسنن الدارقطنى ، وإنما

زاد العدد واحداً لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه[1] .

● وألف الشيخ عبد الغنى بن اسماعيل النابلسى المتوفى سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف كتابه « ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الحديث » جمع فيه أطراف الكتب الستة والموطأ ، وسيأتى الحديث عليه إن شاء الله تعالى .

وغير هؤلاء كثيرون ألفوا فى الأطراف[2] لأهميتها ، وسوف أحدثك فى كتابين من كتب الأطراف هما :

١ ــ « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » للمزى .
٢ ــ « ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الحديث » للنابلسى .

* * *

(١) الرسالة المتطرفة ص ١٢٧ .
(٢) راجع الرسالة المستطرفة ص ١٢٥ ــ ١٢٧ .

كتاب « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف »

المؤلـــــف :

الإمام الحافظ المحقق ، محدث الشام ، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكى عبد الرحمن بن يوسف القضاعى الكلبى المزى الدمشقى الشافعى .

ولد سنة أربع وخمسين وستمائة بظاهر حلب ، ونشأ بالمزة إحدى قرى دمشق ، وطلب العلم صغيرا مبتدئا بحفظ القرآن الكريم ثم بالفقه ثم باللغة ، ثم طلب الحديث وارتحل فى سبيله ، فسمع بالشام ، والحرمين ، ومصر ، والاسكندرية ، وغير ذلك . سمع من نحو ألف شيخ منهم : الإمام النووى ، والعز الحرانى ، وأبى بكر بن الأنماطى ، والإربلى ، وابن أبى الخير . ونسخ بخطه المليح المتقن كثيرا لنفسه وللناس وتقدم فى علم الحديث جدا .

قال الذهبى فى ترجمته : وأما معرفة الرجال فهو حامل لوائها ، والقائم بأعبائها ، لم تر العيون مثله ، عمل تهذيب الكمال فى مائتى جزء وخمسين جزءا ، وعمل كتاب الأطراف فى بضعة وثمانين جزءا ، وخرج لنفسه وأملى مجالس ، وأوضح مشكلات ومعضلات ماسبق إليها فى علم الحديث ورجاله . وولى المشيخة بأماكن منها : الدار الأشرفية ، وكان ثقة حجة كثير العلم ، حسن الأخلاق ، كثير السكوت ، قليل الكلام جدا ، صادق اللهجة ، لم تعرف له صبوة ، وكان يطالع وينقل الطباق إذا حدث ، وهو فى ذلك لايكاد يخفى عليه شيء مما يقرأ ، بل يرد فى المتن والإسناد ردّا مفيدا يتعجب منه فضلاء الجماعة ، وكان متواضعا حليما صبورا ، مقتصدا فى ملبسه ومأكله ، كثير المشى فى مصالحه ، ترافق هو وابن تيمية كثيرا فى سماع الحديث ، وفى النظر فى العلم ، وكان يقرر طريقة السلف فى السنة ، ويعضد ذلك بمباحث نظرية وقواعد كلامية ، توفى ثانى عشر صفر سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة(١) .

---

(١) تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٩٨ .

الكتـــاب :

وجد المزى ـــ رحمه الله ـــ أن أبا مسعود ابراهيم بن محمد الدمشقى المتوفى سنة أربعمائة قد وضع كتابا لأطراف الصحيحين ، وأن خلف بن حمدون الواسطى المتوفى سنة إحدى وأربعمائة قد وضع أيضا كتابا لأطراف الصحيحين ، كما وجد أن الحافظ على بن الحسن المعروف بابن عساكر قد وضع كتابا لأطراف السنن الأربع ، فرأى أن يجمع بين أطراف الصحيحين وأطراف السنن ليكون كتابا جامعا لأطراف الكتب الستة(١) صحيح البخارى ، وصحيح مسلم ، وسنن أبى داود ، وسنن الترمذى ، وسنن النسائى وسنن ابن ماجه .

ورأى أن يجعل معها مايجرى مجراها فأضاف إليها :

ـــ الأحاديث المعلقة عند البخارى ـــ مقدمة صحيح مسلم ـــ المراسيل لأبى داود .

ـــ العلل الصغير للترمذى (وهو الذى فى نهاية جامعه) ـــ الشمائل للترمذى .

ـــ السنن الكبرى للنسائى ـــ عمل يوم وليلة للنسائى (أفرده مع أنه أحد كتب الكبرى) .

ـــ فضائل على للنسائى (أفرده مع أنه أحد كتب الكبرى) .

وواضح من هذا أنه جمع أطراف سنن النسائى الصغرى المسماة بـ « المجتبى » وأطراف سنن النسائى الكبرى أيضا .

رأى أن يجمع بين أطراف الصحيحين وأطراف السنن ، وأطراف مايجرى مجراها معتمدا على مجهود سابقيه ـــ أبى مسعود الدمشقى ، وخلف

---

(١) وقد سبقه فى وضع كتاب لأطراف الستة أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى المعرف بابن القيسرانى المتوفى سنة سبع وخمسمائة ، ولست أدرى هل اطلع على كتابه أولا ، بيد أن أغلب الظن أنه لم يطلع عليه .

الواسطى ، وابن عساكر ـــ مضيفا إلى مجهودهم مجهوده .

ولقد تجلى مجهوده فى النقاط الآتية :

ـــ زيادات زادها من عنده ، وقد وضع قبلها حرف (ز) للدلالة على زيادتها .

ـــ استدراكات استدركها عليهم ، وقد ميز استدراكه على ابن عساكر بوضع حرف (ك) قبله .

ـ الاعتماد على أكثر من نسخة لكتب الأئمة ، فلقد اعتمد سابقوه على نسخة واحدة ، فاعتمد ابن عساكر على نسخة اللؤلؤى فى سنن أبى داود مثلا ، فجاء المزى فاعتمد على كل النسخ الشهيرة .

ويسر الله له ذلك فقام بهذا وأتمه وسمى الكتاب « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » قال فى المقدمة : وأضفت إلى ذلك بعض ماوقع لى من الزيادات التى أغفلوها ، أو أغفلها بعضهم ، أو لم يقع له من الأحاديث ومن الكلام عليها ، وأصلحت ماعثرت عليه فى ذلك من وهم أو غلط ، وسميته « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » .

ترتيب الكتاب :

● جمع المؤلف أسماء الصحابة الذين لهم رواية فى الكتب الستة وما يجرى مجراها ، وقد بلغ عددهم ستة وثمانين وتسعمائة صحابى وصحابية (٩٨٦)[1] .

● جمع أسماء التابعين ومن بعدهم ممن لهم رواية مرسلة أو مقطوعة فى الكتب الستة وما يجرى مجراها ، وقد بلغ عددهم ٤٠٥ تابعى .

● رتب الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم على حروف المعجم فى اسم الراوى واسم أبيه .

● وضع تحت اسم كل صحابى (أو تابعى فمن بعده) ماله من أحاديث

---

(١) قال المحقق فى المقدمة (٩٩٥) لكن من راجع الترقيم وجده كما قلت هنا ، وقد رجع إليه المحقق فى مقدمة الجزء الثالث عشر صفحة ٨ .

فى الكتب الستة وما يجرى مجراها ، وقد بلغت هذه الأحاديث والآثار ١٩٥٩٥ حديثا وأثرا .

● الأحاديث تحت الصحابى لم يرتبها على أى نحو ، وإنما إذا كان الصحابى من المكثرين فإنه يرتب أحاديثه على حسب الرواة عنه ، فيرتب الرواة عنه على حسب حروف المعجم ، ويضع تحت كل راو أحاديثه التى رواها عن هذا الصحابى .

● فإذا كان التابعى قد أكثر من الرواية عن هذا الصحابى فإنه يرتب الرواة عنه ــ أى عن التابعى ــ على حروف المعجم أيضا ، ويضع تحت اسم كل تابع تابعى مايرويه عن التابعى .

● فإذا كان أحد أتباع التابعين مكثرا عن التابعى رتب الرواة عنه على حروف المعجم أيضا ، ووضع تحت اسم كل واحد من أتباع أتباع التابعين مايرويه عن تابع التابعى ، وهذا أنزل ماعنده .

ومثاله :

سفيان بن عيينة ، عن الزهرى ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة[١] .

وأيضـــا :

اسرائيل بن يونس ، عن جده أبى اسحاق السبيعى ، عن الأسود ، عن عائشة[٢] .

ولقد رتب الصحابة على الأسماء ، ثم الكنى ، ثم المنسوبون إلى آبائهم أو أجدادهم ، ثم المبهمات ، ورتب المبهمات على الحرف الأول فما بعده فيمن رَوَى عنهم ، ثم المبهمات عن المبهمات ، ثم النساء مرتبات على الحرف الأول فما بعده فى الأسماء ، ثم الكنى ، ثم المبهمات من النساء ، ثم المراسيل (مراسيل التابعين فمن بعدهم) .

وطريقته أن يذكر الصحابى ثم يذكر تحته كلمة « حديث » ويذكر فوقها

---

(١) تحفة جـ ١١ ص ٢٥ حديث رقم ١٥١٤١ .
(٢) تحفة ١١ / ٣٧٨ .

رموز من أخرج هذا الحديث ، وفى المطبوعة تكتب الرموز بجانب كلمة « حديث » جهة اليمين لافوقها ، ويذكر طرفا من الحديث أو مايدل عليه ، ثم يضع نقطا ، ثم يكتب غالبا كلمة « الحديث » أى اقرأ الحديث ، أو إلى نهاية الحديث ، ثم يذكر من أخرجه مستعملا الرموز ، ثم يذكر الكتاب الذى أخرجه فيه فيقول فى الصلاة أو يقول فى الصوم ، ثم يذكر الإسناد ، ثم يقول « به » أو « عنه به » والمراد أن صاحب الكتاب كالنسائى مثلا أخرج الحديث بعن صاحب الترجمة وهو أنس مثلا بهذا الإسناد .

وإذا كان للحديث عدة طرق تلتقى فى أحد الرواة ثم تتحد بعده ذكر الجزء الذى تختلف فيه إلى الراوى الذى تلتقى فيه ، ثم قال : ثلاثتهم أو رباعتهم مثلا عن فلان ــ الراوى الذى التقوا فيه ــ ثم يسوق الإسناد منه إلى الصحابى آخر الإسناد .

ويرتب الأحاديث تحت الصحابى بحسب كثرة مخرجيها فما أخرجه الستة أولا ، ثم ماأخرجه الخمسة ، ثم الأربعة .. إلى آخره . هكذا إذا كانت الأحاديث تحت الصحابى دون ترتيب للتابعين أو من بعدهم ، أما إذا رتب باعتبار التابعين فيرتب الأحاديث تحت التابعى أو تابع التابعى باعتبار كثرة مخرجيها أيضا .

ويرتب الكتب على حسب الأصحية ، فالبخارى أولا ، ثم مسلم ، ثم أبو داود ، ثم الترمذى ، ثم النسائى ثم ابن ماجه .

وهذا مثال توضيحى :

● الجعد بن عثمان ــ وقيل ابن دينار ــ أبو عثمان البصرى عن أنس م د ت **حديث** قال لى النبى ﷺ يابنى ... م فى الاستئذان (٦ : ١) عن محمد بن عبيد بن حساب ــ د . فى الأدب (٧٣) عن عمرو بن عون ــ ومسدد ــ ومحمد بن محبوب ــ ت فى الاستئذان (٩٦) عن محمد بن عبد الملك ابن أبى الشوارب ــ خمستهم عن أبى عوانة عنه به . وقال ت : غريب من هذا الوجه . انتهى مانقلته من التحفة[1] وإليك توضيحه :

---

(١) جـ ١ ص ١٦١ ، ١٦٢ رقم ٥١٤ .

وضع النجمة قبل الجعد معناه أنه يروى عن الصحابى ، وهذه النجمة من وضع المحقق ، وليست من وضع المؤلف ، (اصطلح أن يضع اسم الصحابى كبيرا (بحروف كبيرة) واسم التابعى قبله نجمة واحدة ، وتابع التابعى قبل اسمه نجمتان ، وتابع تابع التابعى قبل اسمه ثلاث نجمات) والرموز التى بجوار كلمة « حديث » معناها أن هذا الحديث أخرجه أصحاب هذه الرموز ، أى أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى ، والنقاط التى بعد كلمة « يابنى » معناها أن الحديث لم ينته ، وحرف (م) معناه أن الحديث أخرجه مسلم و « فى الاستئذان » معناه أن مسلما أخرجه فى كتاب الاستئذان ، أما الأرقام التى بين قوسين (٦ : ١) فليست من وضع المؤلف ، وإنما هى من وضع محقق الكتاب أراد أن يبين أن الحديث عند مسلم فى الاستئذان الباب السادس الحديث رقم ١ ، فالأرقام التى بين قوسين رقم الباب ورقم الحديث إن وجد . « عن محمد بن عبيد بن حساب » أى أن مسلما أخرجه عن هذا الراوى ، والخط الذى بعد اسم الراوى دليل على أن السند ممتد لم ينته بعد . وحرف الدال معناه أخرجه أبو داود فى الأدب باب رقم ٧٣ عن عمرو بن عون ، وعن مسدد ، وعن محمد بن محبوب ، وأخرجه الترمذى فى الاستئذان باب رقم ٩٦ عن محمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب وقال : غريب من هذا الوجه ، وهؤلاء ــ محمد بن عبيد ، وعمرو بن عون ، ومسدد ، ومحمد بن محبوب ، ومحمد بن عبد الملك ــ خمستهم يروون الحديث عن أبى عوانة عنه ــ أى عن الجعد أبى عثمان البصرى ــ عن أنس صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

رمــوز الكتــاب :

ولقد استعمل المؤلف رموزا للكتب التى يستعملها كثيرا من باب الاختصار ، وهذه الرموز هى :

ع : معناه أن الحديث أخرجه الستة : البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه .

خ : أخرجه البخارى فى صحيحه .

خت : أخرجه البخارى معلقا .

م : أخرجه مسلم فى صحيحه .
د : أخرجه أبو داود فى سننه .
ت : أخرجه الترمذى فى سننه .
تم : أخرجه الترمذى فى الشمائل له .
س : أخرجه النسائى فى السنن .
سى : أخرجه النسائى فى عمل اليوم والليلة .
ق : أخرجه ابن ماجه القزوينى .
ز : توضع فى أول مازاده المزى على سابقيه ، للدلالة على أن هذا من زياداته .
ك : توضع فى أول مااستدركه المزى على ابن عساكر ، للدلالة على أن هذا من استدراكاته .

وهذه الرموز ذكرها المؤلف فى أول الكتاب(١) ، وقد وضعها المحقق فى أسفل كل صفحتين متقابلتين .

أما الكتب التى يستعملها بقلة فلم يستعمل لها رموزا ، وإنما ذكرها بأسمائها ، كالعلل الصغير للترمذى ، والمراسيل لأبى داود .

طريقة التخريج بالكتاب :

إذا أردت تخريج حديث بهذا الكتاب فلابد أن تكون عالما باسم الصحابى الذى روى هذا الحديث ، فإن كان من المكثرين كأبى هريرة ، وابن عباس ، وعائشة ، فالأيسر أن تكون عالما بمن روى الحديث عنه من التابعين ، وإلا احتجت لوقت أطول نوعا ما ، فإذا عرفت الصحابى فابحث عنه ، وعلى كعب الأجزاء كتب المحقق أول اسم فى الجزء وآخر اسم من أسماء الصحابة الموجودين فيه ، وعلى ذلك فيمكنك من نظرة على الكعوب أن تعرف فى أى الأجزاء الصحابى الذى تبحث عنه ، فإذا وصلت إلى الصحابى فتتبع أحاديثه حتى تقف على حديثك ، فإذا كان من المكثرين فاعلم أن المؤلف رتب تلاميذه على حروف المعجم فابحث عن اسم التلميذ وفق الحروف ، فإذا وجدته فابحث

(١) ١ / ٦ .

تحته عن الحديث فستجده بسهولة جدا ، وإذا كنت لاتعرف الراوى عن الصحابى فتتبع أحاديث الصحابى دون النظر إلى التلاميذ فإنك ستصل بتوفيق الله ، فإذا وصلت فستجد كلمة « حديث » وبجانبها رموز من أخرج الحديث ، وهذه الرموز سبق أن كلمتك عنها ، ثم ستجد الحديث كله أو بعضه أو مايدل عليه ، ثم يذكر من أخرجه ، وفى أى كتاب أخرجه ، ووضع المحقق رقم الباب ورقم الحديث إن وجد الأخير ، وستجد أنه ذكر الإسناد ، وهذا مهم جدا فإنك ستقارن الأسانيد ، وسيظهر لك فيها خير كثير .

وبالمثال يتضح المقال :

فإذا أردت تخريج حديث جابر بن عبدالله أن رسول الله ﷺ قال : « إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى مايدعوه إلى نكاحها فليفعل » فإنك تبحث عن أحاديث جابر (١) فتجد الجزء الثانى مكتوبا على كعبه « أهبان ــ جودان » أى أنه يشتمل على أحاديث الصحابة الذين أسماؤهم بين « أهبان » و « جودان » ولما كان جابر يقع فى هذه الدائرة فإنا نبحث عنه فى هذا الجزء فنجد أحاديثه فيه ، فنتتبع الأحاديث لنصل إلى حديثنا ، ولما كان جابر من المكثرين رتب المؤلف ــ رحمه الله ــ تلاميذه على حروف المعجم ، ولما كان الإسناد معلوما عندى فإن الراوى عن جابر هو واقد الأنصارى فأبحث عن واقد فأجده(٢) ، وأجد الحديث هكذا :

83 ★ واقد بن عبد الرحمن بن سعد بن معاذ الأنصارى الأوسى المدنى عن جابر .

٣١٢٤ حديث « إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى مايدعوه إلى نكاحها فليفعل » د . فى النكاح (١٩) عن مسدد ، عن عبد الواحد بن زياد ، عن محمد بن اسحاق ، عن داود بن حصين ، عنه به كذا قال ، والمعروف واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ أ هـ .

ومعنى هذا أن الحديث أخرجه أبو داود فى النكاح باب رقم ١٩ بهذا الإسناد ، وما عليك إلا أن تبحث فى سنن أبى داود عن كتاب النكاح ، الباب

---

(١) ص ١٦٥ .

(٢) ص ٣٨٥ .

التاسع عشر ، ثم تبين أن أبا داود أخرجه فى كتاب النكاح ، باب فى الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزوجها جـ ٦ صفحة ٩٦ ، ثم تقول : وذكره المزى فى التحفة جزء كذا صفحة كذا (جـ ٢ ص ٣٨٥) وقال : والمعروف : واقد ابن عمرو بن سعد بن معاذ .

وبذا تكون قد خرجت حديثك تخريجا كاملا من التحفة ، فإذا أردت كمال التخريج فراجع حديثك فى غير كتب التحفة ، وابحث عنه فيها ، فإذا وجدته فأثبت مكانه ، بتحديد الكتاب ، والباب ، والجزء ، والصفحة ، ورقم الحديث إن وجد . فحديثنا هذا بمحاولة تخريجه من غير كتب التحفة وجدته عند الإمام أحمد من طريقين(١) ، فأقول : وأخرجه أحمد فى مسند جابر جزء كذا صفحة كذا (جـ٣ ص ٣٣٤ ، ٣٦٠) ووجدته عند عبد الرزاق(٢) ، وعند البيهقى فى الكبرى(٣) ، وعند الحاكم(٤) ، وصححه على شرط مسلم وأقره الذهبى ، وذكره فى بلوغ المراد وعزاه للشافعى والبزار ، وبهذا تكون قد خرجت حديثك تخريجا جيدا .

هذا إذا كان حديثك رفعه الصحابى ، أما إذا كان مرسلا « رفعه التابعى فمن دونه » أو كان مقطوعا بمعنى أنه من كلام التابعى فمن دونه فإنك تراجع فى ذلك قسم المراسيل فى آخر الكتاب(٥) وقد رتب المؤلف أصحاب المراسيل ـــ من يرفع الحديث من التابعين فمن بعدهم ـــ وأصحاب الأحاديث المقطوعة (كلام التابعين فمن بعدهم) رتبهم على حروف المعجم ، فتعرف من أرسل حديثك ثم تبحث عنه فتجده ، فتبحث عن حديثك فتجده ضمن أحاديثه ، وفيه تخريجه فتخرجه من الكتاب ـــ أو الكتب ـــ الذى عزاه إليه كما تقدم فيما رفعه الصحابى :

فوائد أخرى للكتاب :

وللكتاب فوائد أخرى غير التخريج فهو :

● يحتوى على أسانيد الكتب التى فهرس أحاديثها ، فمن اضطرب عنده

---

(١) ٣ / ٣٣٤ ، ٣٦٠ .

(٢) ٦ / ١٥٧ .

(٣) ٧ / ٨٤ .

(٤) المستدرك ٢ / ١٦٥ .

(٥) جـ ١٣ ص ١٣١ .

إسناد من هذه الأسانيد ، أو لم يستطع الترجمة لأحد رواته فليراجع تحفة الأشراف فيجد فيها الإسناد ، فلربما صوّب له ماعنده ، مما يزيل الاضطراب ، وييسر له أمر الترجمة ، ولذا لايستغنى عنه ناشر لكتاب من الكتب التى فهرس أحاديثها .

● ويحتوى على فوائد جليلة فى دائرة الأسانيد ، ولعلك لاحظت ذلك أثناء المثال الذى خرجتُه وهو حديث جابر ، فإنه لم تخف عليه العلة التى ذكرها ابن القطان من أن واقد بن عبد الرحمن ليس بمعروف ، وإنما المعروف واقد بن عمرو ، ولذا أشار إلى ذلك بقوله : والمعروف واقد بن عمرو بن سعد ابن معاذ .

● وفيه فوائد فى علم الرجال طيبة ، فيذكر الراوى باسمه وكنيته إن كان مشهورا باسمه أو مشهورا بها ، ولقد اتضح شيء من ذلك فى المثال التوضيحى الذى ذكرته فى حديث أنس الذى يرويه عنه الجعد ، وكيف أنه بين أنه الجعد بن عثمان ، وقيل ابن دينار ، ثم بين كنيته ، وأنه أبو عثمان ، وبيَّن نسبته وأنه البصرى ، وكل هذا مما يساعد الباحث على الوصول إلى مرامه .

● وفى ترتيبه راعى مايشتهر به الراوى واسمه الحقيقى ، فذكره فى الموضعين ، وأحال فى أحدهما على الآخر ، فمثلا أبو الزناد قد لايعرف الباحث اسمه فيبحث عنه بكنيته فى روايته عن أنس فيجده هكذا(١) :

88 ★ أبو الزناد ـــ عبدالله بن ذكوان ـــ تقدم حديثه عنه (ح ٩٤٢) أه

ومعنى هذا أن هذه الترجمة تقدمت رقم ٨٨ فى ترتيب الرواة عن أنس ، وأبو الزناد اسمه عبدالله بن ذكوان فراجعه فى ذلك فإنه تقدم حديثه عن أنس هناك ، ثم إن المحقق وضع (ح ٩٤٢) للدلالة على أنه تقدم عند حديث رقم (٩٤٢)(٢) .

وبالجملة ففى الكتاب فوائد دقيقة يدركها من استعمله ، فيعرف قيمته ، جزى الله مؤلفه خير الجزاء .

---

(١) جـ ١ ص ٤٤٤ .

(٢) جـ ١ ص ٢٥١ .

للكتاب وعليـــه :

والكتاب يمتاز بما يلى :

١ ــ هو فهرس دقيق لأحاديث الكتب الستة وما يجرى مجراها .

٢ ــ جمع أحاديث كل صحابى على حدة من الكتب الستة وما يجرى مجراها .

٣ ــ جمع أسانيد كل حديث فى الكتب الستة وما يجرى مجراها ، وبمقارنة هذه الأسانيد يحصل الباحث على خير كثير .

٤ ــ نبه على نكات فى الإسناد طيبة .

٥ ــ به يمكن جمع الأحاديث التى فى إسنادها مجهول أو مبهم ، إذ أنه جعل ذلك فى نهاية الرواة عن الصحابى ، وفى آخر الراويات من النساء .

٦ ــ به يمكن جمع المراسيل والمقطوعات فى هذه الكتب ، بتتبع مافى نهاية أحاديث كل صحابى ومراجعة قسم المراسيل .

٧ ــ فيه كثير من الفوائد ذكرتُ بعضها فيما سبق تحت عنوان « فوائد أخرى للكتاب » .

ويؤخـــذ عليه :

١ ــ أن من لايعرف الصحابى الذى روى الحديث لايمكنه الوصول إلى حديثه .

٢ ــ أنه لايذكر المتن كاملا فى الكثير الغالب ، مما معه يضطر الباحث إلى مراجعة الكتب وعدم الاكتفاء بهذا الكتاب .

٣ ــ أحيانا يذكر طرف الحديث فلا يكون كافيا للدلالة على الحديث ، كقوله حديث العضباء[1] ، وهذا العيب لم يكن فى زمن المؤلف لقوة مدرسة الحديث ، وإنما هو مما جد فى العصور المتأخرة لقلة الدراية بالحديث .

---

(١) حديث رقم ٧٦٨ جـ ١ ص ٢٠٦ .

٤ ــ استعمل بدل صيغ الأداء بين كل الرواة حرف « عن » فانبهم طريق التحمل لكل راو ، مما معه يحتاج لمراجعة الكتب الأصلية عند التدقيق فى مسألة من مسائل التحمل ، كرواية المدلس ، أو معارضة روايتين .

* * *